



بهذا الامر قوانين خاصة بالتنظيم النقابي في بلدانها منذ فترة طويلة. و اضاف العجمي: «ان الامر في هذا المجال ترك للنصوص التي وردت في الباب الثالث عشر من قانون العمل القديم في القطاع الاهلي رقم 38 لسنة 1964، ومن ثم في الباب الخامس من القانون الجديد رقم 6 لسنة، 2010 اضافة الى ما ورد من نصوص بشأن ضمان حق التنظيم وممارسة العمل النقابي في اتفاقيات العمل الدولية، كأطر تشريعية وحيدة، مختصرة وغير متكاملة، للتنظيم النقابي الكويتي. و اشار الى ان هذا الوضع جعل بعض القيادات النقابية تستغل وصولها الى موقع القيادة لتهمين على التنظيمات النقابية، وتلغي دور القواعد والجمعيات العمومية والمؤتمرات العامة، وتقضي على الانتخابات الحرة والممارسة الديمقراطية، لتحل محلها التعيينات والتزكية، وتحول النقابات والمنظمات الى مزارع او دكاكين يهيمن عليها اشخاص لا يمتون الى التمثيل النقابي والعالمي الصحيح بصلة، ويفرضون وجودهم على رأس المنظمات النقابية لفترات زمنية طويلة، ويمارسون كل ما يخدم مصالحهم الفردية والانانية دون حسيب او رقيب.

وأوضح ان الاتحاد العام لعمال الكويت يرى أن القانون النقابي الجديد سيعالج الخلل، ونأمل أن تعود الانتخابات النقابية في جميع قطاعات الدولة، وان نرى مجددا العرس النقابي

الاستثمار التقت بنا أكثر من مرة لكن مازالت دون مستوى الطموح. وحول حكم المحكمة الدستورية بإلغاء قانون هيئة مكافحة الفساد أكد الخراي في انه ام محزن، إننا كدول نخرج بتشريعات وندخل في تنفيذ هيئات وقوانين بهذا المستوى وبعد ذلك نكتشف انها خطأ، مشيراً إلى ان مجلس الأمة سيتحرك خلال يومين لاقرار قانون جديد. وحول الميزانية التعزيزية للتسليح بين ان مجلس الامة خفضها من ستة مليارات إلى 3,2 مليار، مشيراً الى ان الوضع الإقليمي الحالي يحتاج منا بعض الوعي بأهمية وخطورة الموقف.

#### 50 عاما بلا قانون

- ومن جهته قال رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت سالم العجمي انه من المعلوم لدى الجميع ان الكويت كانت سباقة في تأسيس المنظمات النقابية في منطقة الخليج العربي منذ مطلع ستينات القرن الماضي. وعلى الرغم من مرور أكثر من 50 عاما على تأسيس الحركة النقابية الكويتية، لا يزال التنظيم النقابي يفتقر الى قانون خاص به، في الوقت الذي وضعت العديد من الدول الحديثة العهد

